الدرس الاول: الاصلاح السياسي: مقاربة مفاهيمية.

الهدف : شهد حقل العلوم السياسية في العقد الأخير اهتماما متزايدا بالعديد من القضايا يقف على رأسها موضوع الإصلاح السياسي، ومتطلباته والسبيل إلى إحداث إصلاح سياسي حقيقي. وكغيره من المفاهيم السياسية التي تتميز بالغموض أحيانا والتداخل مع مفاهيم أخرى إلى حد الترادف في أحيان أخرى، وهو ما تطلب ضبط معرفي لمفهوم الإصلاح السياسي بالتركيز على أبعاده المختلفة ، بداية بالبحث في المعاني اللغوية، ثم الدلالات المعرفية للمصطلح قصد الوقوف على حقيقته.

أولا. في تعريف الإصلاح السياسي:

1– المعاني اللغوية للإصلاح:

تختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح في كونه مقابل للإفساد ولا تفرد الكثير من المساحات لشرح هذه المفردة، حيث ذهب المفكر عابد الجابري إلى القول بأن "المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل"الإصلاح" غير قولها الإصلاح ضد الإفساد، وإذا بحثنا فيها عن معنى "الإفساد" ردتنا إلى "الإصلاح" بقولها الإفساد ضد الإصلاح.[i]

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحًا، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم. وهو نقيض الفساد ، "فالإصلاح هو التغير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي وما هو معنوي ، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه"[ii].

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: ((والله يعلم المصلح من المفسد))، وقوله مخاطباً فرعون: ((إنْ تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين)). (سورة القصص، الآية 19.)

التعريف الاصطلاحي: فقد عرف مفهوم الإصلاح السياسي الكثير من التعريفات يمكن حصر أهمها في:[iii]

تعريف قاموس "أكسفورد": " تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ". وهنا يكون الإصلاح موازيا لفكرة التقدم، وينطوي جوهريًا على فكرة

التغيير نحو الأفضل.
تعريف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (1988): بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد".

وحسبه يعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية ، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية ،والقانونية ، **تعريف الموسوعة السياسية** بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام" .

وقد حاول الكثير من الباحثين تحديد المقصود بالإصلاح السياسي، وفي هذا الصدد نجد تعريف **صامويل هنتيغتون** بأنه: " تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، واستبدال مقاييس العزوة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً للموارد –المحاباة – بمقاييس الكفاءة، وتوزيع أكثر إنصافا المادية والرمزية".

أما **علوي** فيرى أن هذا المفهوم يشير إلى: " فكرة التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة وتقوية آلياتها، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة، وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون".[iv]

كتعريف إجرائي: أن الإصلاح السياسي هو: تكييف النظام السياسي مع المطالب والضغوطات والتأثيرات التي تفرزها التغييرات في البيئتين الداخلية والخارجية، حيث يتعين عندها على النظام بإحداث قدر من التغيير في بنيته المؤسساتية وقياداته وأهدافه وسياساته، وهو عكس الثورة لا يعني تغييرا جذريا للنظام، بقدر ما يعني إجراء تعديلات على النظام دون المساس بأسسه.

ثانيا. أصل الإصلاح السياسي في الفكر العربي:The Origin of Reform

تعتبر فكرة الإصلاح قديمة قدم الإنسانية، فقد وردت في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها.

ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ولم تنزل الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام مكيافللي في العصور الوسطى الذي تحدث عن أهمية الإصلاح وصعوبة وخطورة خلق واقع جديد. مرورا بالثورة الفرنسية وقبلها الثورة الأمريكية كلها وغيرها من الحركات السياسية جاءت جميعاً لتحقيق إصلاحات سياسية في المقام الأول، فهذه الثورات الديمقراطية هي التي وضعت حدا للاستبداد السياسي، وأمنت الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

أما في الوطن العربي فيمكن القول أن كلمة الإصلاح ليست بالجديدة على الفكر السياسي العربي، وقد وردت كما ذكرنا سابقا في القرآن الكريم في مواضع عديدة، بل هناك من يعتبر الدعوة المحمدية هي دعوة إصلاحية في الأساس.

وبالتالي فان مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

وقد اعتبر الكثير من الدارسين فيما بعد أن أصل الإصلاح السياسي في الوطن العربي ذلك الذي عرفته الدولة العثمانية في المجال العسكري ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية، ففي سنة 1839 اصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف "بالتنظيمات الخيرية"، أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية، ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876، تم بموجبه إنشاء برلمان مُثل فيه المسلمين والمسيحيون واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship لأول مرة في الدولة العثمانية، واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية.

وفي الجزء العربي من الدولة العثمانية بدأت الأفكار الإصلاحية في عدد من الأقطار العربية على يد عدد من المفكرين العرب مثل: رفاعه الطهطاوي ومحمد عبده في مصر، ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس وغيرهم،

حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي لابد من إصلاحها أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية

وتمثل أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم، مثل نجيب عازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وغيرهم من النخبة المستنيرة الذين لعبوا دوراً بارزاً في نشوء الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى. وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبّة نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيراً، ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد.[v]

وكان على العالم العربي الانتظار إلى غاية ما أفرزته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من كشف لعمق الأزمة التي يعانيها، والتي تتمثل في غياب الحرية والعدالة، التضييق على ممارسة الحريات السياسية، وتشويه مفهوم المشاركة السياسية، إلى جانب نقص المعرفة وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ما زاد في مساحة مجتمع المهمشين(حسب علي الكنز)، الذي يضم شرائح واسعة من المبعدين من العملية الإنتاجية.

وقد رأت الدول الغربية حينها أن هذه البيئة هي المسؤولة عن انتشار الأفكار المتطرفة وتفريخ الإرهاب، ما حملها على شن حملة واسعة من الضغوطات من أجل دفع النظم السياسية العربية للقيام بإصلاحات سياسية، وقد استجابت بعض هذه النظم للضغوطات الغربية/ الخرجية، وقامت بإصلاحات جزئية أقرب لعمليات التجميل منها للإصلاح السياسي الحقيقي.

ويرى حاليا بعض الدارسين أن ما شهدته العديد من الدول العربية منذ نهاية 2011 من حراك في إطار ما عرف بالربيع العربي، يمكن أن يدخل في خانة الإصلاح السياسي، باعتباره أدى إلى سقوط أنظمة سياسية كانت جاثمة على صدر الأمة العربية لسنوات(في تونس، مصر وليبيا)، وأربكت نظما أخرى (الجزائر، المغرب، والأردن)، التي بادرت إلى اعتماد الكثير من الإصلاحات السياسية مست مختلف المجالات.

قائمة الهوامش :

[i] محمد عابد الجابري:"في نقد الحاجة إلى الإصلاح"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005، ص 17.

[ii] محمد بوكماش، "الإصلاح السياسي: دراسة في المفهوم والغايات"، مجلة الحقوق والعلوم السيسية، جامعة خنشلة، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص.53.

[iii] محمد محمود السيد، "مفهوم الإصلاح السياسي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3555، 2011/11/23.

[iv] عبد الحليم مناع العدوان، محمد عوض الهزايمة، " الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية :دراسة مسحية"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 2، 2016، ص. 679.

[v] محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 05، 2007، ص ص.150.151.